عبد المولى هاجل
gzoulasafi@gmail.com

القاضي عياض وحجية

السنة من خلال بعض مؤلفاته الحديثية

شهد المغرب خلال القرن السادس الهجري، وسط ظروف تاريخية معينة، بزوغ نجم عالم من علماء المسلمين طبع تاريخ العلوم الحديثية بطابع متميز ظلت آثاره ممتدة حتى وقتنا هذا. درس هذا العالم ونبغ في المغرب والأندلس وداع صيته بفضل مؤلفاته التي سارت مسير الشمس وانتشرت في مختلف الأقطار، فأصغى إليها العلماء والطلاب، واهتبل بها الأدباء والشعراء والمؤرخون والخطاطون والرسامون وغيرهم، فهي إلى اليوم محطّ اهتمام القاصي والداني، يشهد على ذلك احتفاء الناس بها درسا وقراءة وتحقيقا ثم طبعا. لقد سعى هذا الجهبيذ في تأليف هذه الكتب وتبويبها وترتيبها سعيا مميزا حيث وظّف جميع ما توصلت إليه العلوم التي استُنفرت لخدمة لغة القرآن وشريعة الإسلام في وقته من أدوات وآلات، فأبرز إلى الوجود مجموعة من المصنفات سخرها لخدمة السيرة النبوية والسنة المحمّدية، وسعى إلى ترسيخ قواعد الاستنباط والاستدلال أو إعادة تحويرها، والنهوض بمختلف علومها وحسم الأمر بشأن حجيتها، فجعل من السنة

النبوية وما حام حولها من الأدوات والعلوم ذريعة لا تضاهيها ذريعة، تصمد في وجوه المشاكسين الجاحدين، وتطفئ نار الفتنة كلما ابتدر لإشعالها أهل الزيغ ودعاة الغواية وأرباب الأهواء الفاسدة؛ إنه العالم الجهبذ المحدث الشاعر القاضي عياض[1] صاحب "*الشفا*" و"*الإلماع*" و"الإكمال" و"المشارق" و"الترتيب" وغيرها من أمّهات الكتب.

والناظر في مصنفات هذا العالم الشهير، خصوصا تلك التي تُشكل سيرة النبي المحمّدي وسنتُّه وما اقترن بها من علوم قطبَ رحاها، لا يلبث أن يكتشف أن مؤلفها صاغها صياغة محكمة تدفع بالمطلع على كتاب واحد منها إلى طلب غيرها رغبة منه في الإلمام بمنهجية مؤلفها والإحاطة بالمعارف والعلوم التي حشدها هذا القاضي لبناء الصرح المعرفي الذي نبغ في إرساء قواعده حين شرح وأوضح، وبين وفسر، وضبط وقيد، ما حام حول السنة من معارف وما تمخض من العناية بها من علوم فاشتهر منهجه، وداع صيته، وتناقلت كتبه الأجيال المتتالية بمختلف الطرق والوسائل المتاحة لديها.

[1] ترجمته عند الفتح بن خاقان، أبو نصر بن محمّد بن عبيد الله بن خاقان بن عبد الله القيسي الإشبيلي، قلائد العقيان ومحاسن الأعيان، تحقيق حسين يوسف خريوش، دار المنار، الزرقاء، 1409هـ/ 1989م، ج 2، ص683- 691؛ محمّد بن القاضي عياض، التعريف بالقاضي عياض، تحقيق محمّد بنشريفة، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الثانية، 1402هـ/ 1982م؛ الضبي، ابن عميرة أحمد بن يحيى، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق فرانسيسكو كوديرو ريبيرا، مدريد، 1884- 1892م، أعيد طبعه في بغداد بمكتبة المثنى، وفي القاهرة، مكتبة الخانجي، د. ت.، ص 425، رقم: 1269؛ ابن الخطيب، لسان الدين، الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ/ 2003م، ج 4، ص 187- 194؛ النُباهي، أبو الحسن عليّ بن عبد الله بن محمّد بن محمّد بن الحسن الجذامي المالقي، تاريخ قضاة الأندلس المسمّى المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، تحقيق ليڤي پروڤنسال، دار الكاتب المصري، القاهرة، 1367هـ/ 1948م، ص 101؛ ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب مع استدراكات وفهارس، وزارة الثقافة، القاهرة، 1383هـ/ 1963م، ج 5، ص 285- 286؛ ابن القاضي المكناسي، أبو العباس أحمد بن محمّد بن أبي العافية، جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام بمدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1393هـ/ 1973م، ص 277؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق / بيروت، 1406هـ/ 1986م، ج 6، ص 226- 227.

وهذا الصرح المعرفي الذي سعى القاضي عياض في تشييده وإرساء معالمه قد فاق به، بشهادة العديد من المؤرخين والدارسين، من سبقه من العلماء (كالرامهرمزي[2]، والحاكم النيسابوري[3]، والخطيب البغدادي[4]) وتبوأ به مركز الصدارة، مما صيره قدوة ومرجعا بل إماما لمن جاء بعده، فاعتمد طريقته ابن الصلاح[5] في مقدمته وزاد عليها، وتهافت علماء المدرسة الحديثية التي رأت النور في مصر المملوكية على كتب القاضي درسا وتفسيرا وتخريجا وشرحا[6].

---

[2] القاضي أبو محمّد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي الشهير بالرامهرمزي صاحب كتاب "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" كان إماما حافظا متقنا لعلوم الحديث، له مؤلفات أخرى في الأمثال والنوادر وغيرها، وكان فوق ذلك أديبا أخباريا شاعرا، وكانت له صلة بابن العميد (توفي سنة 360هـ/ 970م) ومكاتبات مع الوزير المهلبي (339-352هـ/950-963م). توفي الرامهرمزي سنة 360هـ/ 961م. الثعلبي، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق مفيد محمّد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ /1983م، ج 3، ص 490- 495، رقم 58؛ ياقوت، الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب الشهير (ب) معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1414هـ/1993م، ج 2، ص 923- 927، رقم: 325؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1401هـ/ 1981م، ج 16، ص 73- 74.

[3] أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن محمّد بن حمدويه الضبي الطهماني الشهير بالحاكم النيسابوري، صاحب كتاب معرفة علوم الحديث، ولد بنيسابور ورحل إلى بغداد ثم بعدها إلى الحجاز ثم عاد إلى بلده حيث ولي القضاء، اشتهر بكتابه المستدرك على الصحيحين، توفي سنة 405هـ/ 1014م. الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (تاريخ بغداد)، تحقيق بشّار عوّاد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1422هـ/ 2001م، ج 3، ص 509- 511، رقم: 1044؛ الذهبي، سير، ج 17، ص 162- 177.

[4] أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي الشهير بالخطيب البغدادي، إمام، حافظ، مؤرخ، وكان فوق ذلك أديبا يقول الشعر، له مؤلفات كثيرة معظمها في علم الحديث. توفي سنة 463هـ/ 1070م. ابن عساكر، الحافظ أبو القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله الدمشقي، تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلّها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، تحقيق عمر بن غرامة العمروي، بيروت، دار الفكر، 1415هـ/ 1995م، ج 5؛ ص 31- 41، رقم: 16؛ ابن خلكان، أبو بكر البرمكي الإربلي، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1398هـ/ 1978م، ج 1، ص 92- 93، رقم: 34؛ الذهبي، سير، ج 17، ص 270- 297؛ السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق عبد الفتّاح محمّد الحلو ومحمود محمّد الطناحي، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1383هـ/ 1964م، ج 4، ص 29- 39، رقم: 268.

[5] تقي الدين أبو عمرو عثمان بن المفتي صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الموصلي الشافعي، (577- 643هـ/ 1181- 1245م) الإمام الحافظ العلامة، شيخ الإسلام كما ذكر الذهبي، اهتم بالتأليف في علوم الحديث والرواية والرجال والفقه واشتهر بمقدمته في علوم الحديث الذي كتب له

اهتم بعض الباحثين في العصر الحديث بهذه المؤلفات، خصوصا منها الحديثية، ودرسوها منفصلة بعضها عن بعض، وتناولوها بالبحث والعرض والنقد وأخضعوها للتحليل والتقييم وكأنّها كتب مستقلة، وقد حاول أغلب هؤلاء المهتمين الوقوف على جهود القاضي في خدمة الحديث، لكنهم بمنهجيتهم الانتقائية التجزيئية والتفاضلية أغفلوا كثيرا من الجوانب التي كانت تستحق البيان وتستأهل الاستجلاء والتحري، إلا أنهم بنظرتهم الجزئية جاءت استنتاجاتهم ضيقة ومحدودة ومقيدة لم تستوعب المنهجية التي أسس عليه القاضي عياض النظام المعرفي المتجاوز للعلوم المقترنة بالسيرة النبوية والآثار المحمّدية، ليحتوي علوما أخرى زادته متانة وإحكاما وإتقانا.

ونحن اليوم في أمس الحاجة لإحياء مآثر القاضي عياض والرجوع للصرح المعرفي الذي أرسى قواعده للوقوف على تجربته واستقراء مواردها ومصادرها والاستفادة منها واستنباط ما يأهلنا لمواكبة تفاعل المجتمعات الإسلامية مع السنة النبوية بمختلف مظاهرها؛ وهو ما سنسعى إلى تبيان بعض سبل الوصول إليه من خلال هذه الوريقات معتمدين في ذلك أساسا على مؤلّفين مهمين من إنجازات القاضي وهما: الإلماع والشفا كركيزة ولكن دون الاكتفاء بهما، وهو الأمر الذي سيدفع بنا إلى استدعاء بعض التجارب السابقة والبحوث المتقدمة محاولين بذلك الإجابة على السؤالين التاليين:

كيف أسس القاضي عياض لحجية السنة من خلال كتاب *الشفا* وصنوه *الإلماع*؟

القبول عند العلماء فاعتنوا به عناية خاصة، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 3، ص 243- 245، رقم: 411؛ الذهبي، سير، ج 23، ص 140- 144؛ السبكي، طبقات الشافعية، ج 8، ص 326- 336، رقم: 1229.

[6] نذكر من بين هؤلاء: أبا عبد الله محمّد القرطبي (توفي سنة 671هـ/ 1272م) وأبا زكريا يحيى بن شرف الحزامي النووي الشافعي (631- 676هـ/1233- 1277م)، وابن حجر العسقلاني، (773- 852هـ/1371-1449م)، وجلال الدين السيوطي (849- 911 هـ/ هـ/1445- 1505م)، وشمس الدين أبا الخير السخاوي (831- 902هـ/ 1427- 1496م)، وغيرهم.

وما هو السبيل للاستفادة من المجهود القاضي بمختلف أشكاله والانتفاع به واستثمار تجربته للذود عن الحديث، والدفاع عن السنة النبوية وسط هذه التحديات التي فرضتها ظروف القرن الواحد والعشرين؟

من نافل القول أن المطَّلع على كتب القاضي عياض يعلم تمام العلم أن مدار أغلبها على أحاديث رسول الله ﷺ وسنته، وأن جلها، كما أوضح ذلك المصنف في بعض الأحيان، جاء إما مستدركا لما فات سابقيه في مجال معين من مجالات علوم الحديث وإمّا متمما له؛ ولو تمعنا قليلا في مذهب القاضي وطريقة عرضه لأي كتاب من كتب الحديث وتبويبها وعرض فصولها وكيفية تناول موضوعاتها لاتضح لنا أنه سلك في ذلك مسلك المتأدب اللبق الذي يحاول قدر الإمكان تفادي اللجوء إلى استعمال ما يسمى عندنا اليوم "بالنقد"؛ وخير دليل على ذلك كتابه *إكمال المعلم* مثلا الذي، كما يبدو من عنوانه، يعدّ مكملا لشرح المازري[7] المنعوت *بالمعلم بفوائد مسلم*[8] ومستدركا لما جاء في كتاب *تقييد المهمل* للجياني[9]، بل إن المطلع على إكمال القاضي يعلم تمام العلم أن هذا المصنَّف ضلّ معدودا إلى اليوم أفضل الشروح التي اعتنت بحل إشكالات صحيح

[7] الإمام أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن عمر المازري، مستوطن المهديّة. ولد في مازَر وهي مدينة بجزيرة صقلية، لم يذكر أحد ممّن ترجم له سنة ولادته، ولكنّهم اتفقوا على أن تاريخ وفاته كان 536هـ/ 1141م. أخذ أو عبد الله المازري عن اللخمي، وأبي محمّد بن عبد الحميد السوسي، وغيرهما من شيوخ أفريقية. من كتبه "المعلم بفوائد مسل "، شرح أحاديث الجوزقي"، "إملاء على البخاري"، "التعليقة على المدوّنة"، "إيضاح المحصول من برهان الأصول "نظم الفرائد في علم العقائد"، "النقطة القطعية في الردّ على الحشوية"، "أمالي على رسائل إخوان الصفا". انظر الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، ص 65.

[8] نشر بتحقيق محمد الشاذلي النيفر، تونس/ الجزائر، الدار التونسية للنشر /المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر/ المؤسّسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدّراسات بيت الحكمة، ج1: 1407هـ/ 1987م، ج 2: 1408هـ/ 1988م، ج 3: 1411هـ/ 1991م.

[9] أبو عليّ الحسين بن محمّد بن أحمد الغساني الجياني الأندلسي، (427- 498هـ/ 1035- 1104م) الإمام الحافظ المحدث الأديب الشاعر، كان عارفا بلغة العرب وغربها متقنا للأنساب، عرف بكتابه تقييد المهمل حيث اعتنى فيه بما التبس من أسماء الرجال في صحيح مسلم. القاضي عياض، الغنية، ص 138- 140، رقم: 48ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بَشْكُوال الخزرجي الأنصاري القرطبي، الصلة في تاريخ أئمّة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدباءهم، تحقيق بشّار عوّاد، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1432هـ/ 2010م، ج 1، ص 203، رقم: 329؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 2، ص 180، رقم: 195.

أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، سواء من حيث المادة أو من حيث الأسلوب وطريقة العرض، لقد أظهر المؤلف في هذا كتاب *الإكمال* ما جاء مطابقا لما ورد في ترجماته وسِيَرِه المتعددة من نعوت وصفات حين عدّه المترجمون له إماما في الحديث وعلومه والنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم، وقد يشارك القاضي في هذه النعوت بعضُ مشاهير أعلام الأندلس والمغرب في هذه العلوم والأوصاف كابن عبد البر(368- 463هـ/ 978- 1071م)[10]، وابن رشد الجد (450- 520هـ/ 1058- 1126م)، وأبي عليّ الصدفي (454- 514هـ/ 1054- 1120م) شيخ عياض في الحديث، إلا أن القاضي فاق أقرانه بما شهدت له به كتبه وبالأخص منها ما أُخرج من غياهب المكتبات ورفوف المخطوطات وطبع وانتشر *كالإكمال، والتنبيهات، والشفا، والإلماع* وغيرها. وما ذكرناه في حق *الإكمال* بشأن تحفظ القاضي عياض من استعمال كلمة "نقد"، ينطبق تمام الانطباق على باقي مؤلفاته الحديثية.

وحتى نتمكن من رسم صورة حقيقية لمنهجية القاض عياض حصرنا اختيارنا كما ذكرنا على مؤلفين اثنين من مصنفاته تأكد لنا ارتباطهما الوثيق بصاحب الرسالة محمد ﷺ وبسنته الشريفة، واحتواءهما، كما سنبينه، على ما يُسهِّل لنا الطريق للوقوف على مظاهر حجية السنة عند عالم سبتة، عجل الله بتحريرها؛ وهذان الكتابان هما: *الشفا بتعريف بحقوق المصطفى* الذي يشكل النبي ﷺ حجر الأساس الذي تم بناء محتوى الكتاب عليه، و*الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع* المكرس للحديث وعلومه.

---

[10] أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي المالكي، من كبار علماء الأندلس أتقن علوما كثيرة وصنف في أغلبها لكنه اشتهر كفقيه مالكي اعتنا بموطأ مالك بن أنس، وكتبه مشهورة متداولة عند المالكية، قال عنه الذهبي: "بلغ رتبة الأئمة المجتهدين، ومن نظر في مصنفاته بان له منزلته من سعة العلم، وقوة الفهم، وسيلان الذهن." وقد كان حافظ المغرب في زمانه. الضبي، ابن عميرة أحمد بن يحيى، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق فرانسيسكو كوديرو ريبيرا، مدريد، 1884- 1892م، أعيد طبعه في بغداد بمكتبة المثنى، وفي القاهرة، مكتبة الخانجي، د. ت.، ص 474- 476، رقم: 1142؛ الذهبي، سير، ج 18، ص 153- 163.

الشفا بتعريف بحقوق المصطفى

أوّل ما نشرع في الحديث عنه هو كتاب *الشفا* بتعريف حقوق المصطفى لأنه:

- أولا: اعتبارنا للشفا كتاب عقيدة يطمح إلى ترسيخ حقوق من قامت على أقواله وأفعاله وتقريراته أركان الإسلام ودعائمه وتأسست على سنته ركائز علوم الحديث بمختلف مشاربها ونعني بذلك رسول الله ﷺ.
- ثانيا: أُلف الشفا قبل الإلماع، وبهذا يمكننا رصد الأطوار التي مر بها صاحب الكتابين في تعامله مع المادة الحديثة.

كتاب *الشفا* ككتاب الرعاية للحارث المحاسبي[11] مصنّف عقيدة، ارتكز فيه صاحبه على الشق الثاني لكلمة الشهادتين: "لا إله إلا الله، محمد رسول الله"، فهو لم يتحدث فيه عن شمائل الرسول ﷺ وخَلقه وخُلقه فحسب، بل قعّد فيه وأسس لركن رئيسي من أركان عقيدة كلّ مسلم، ويتجلى ذلك في موضوعه الأساسي الذي يدور حول شخص رسول الله ﷺ. وإذا كان المحاسبي قد تصدى في كتابه الرعاية لبيان حقوق الله تعالى انطلاقا من "لا إله إلا الله" فقد تعرض القاضي عياض في *الشفا* للكشف عن حقوق رسول الإسلام ببيان حقوق "محمد رسول الله". لم يكن اختيار المحاسبي لكلمة حقوق اعتباطيا، بل كان انتقاؤه مستندا إلى دلالات كلمة حقّ ووزنها في المعتقد الإسلامي، لأن رعاية الحقوق مسألة جوهرية في رسالات الرسل وأساسية لصلاح الدين؛ ولقد كان إهمال المعاصرين للمحاسبي لهذه الحقوق وتضييعها حافزا أساسيا ليدفع به إلى تأليف الرعاية لحقوق الله لحض

[11] أبو عبد الله الحارث بن أسد بن عبد الله المحاسبي البصري. الزاهد العارف، شيخ الصوفية له كتب كثيرة في الزهد، وأصول الدين، والردّ على المعتزلة والرافضة. توفي ببغداد سنة 243هـ/ 857م. أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، القاهرة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1416هـ/ 1996م، ج 10، ص 73-109، السلمي، أبو عبد الرحمن، محمّد بن الحسين بن محمّد بن موسى بن خالد الأزدي النيسابوري، طبقات الصوفيّة، تحقيق نور الدين شريبة، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1418هـ/ 1997م، ص 56-60. السبكي، طبقات، ج 2، ص 275-284.

الناس على القيام بحقوق خالقهم وبارئهم ورعاية عهده وحفظ وصيته[12]. وقد أوضح ذلك في مقدمة كتابه حين قال مخاطبا من سأله تأليف الكتاب: "فأما ما سألت عنه من الرعاية لحقوق الله عز وجل والقيام بها، فإنك سألت عن أمر عظيم أصبح عامة أهل زمانك له مضيعين، وهو الأمر الذي تولى الله عليه أنبياءه وأحبائه؛ لأنهم رعوا عهده وحفظوا وصيته. و بذلك جاء الحديث عن النبي ﷺ، [...] أنه قال لهم الملك العظيم، في الوقت الذي أَمِنوا فيه من كل ما كانوا يرهبون، وحلّوا في كل ما كانوا يأملون، وفيما لم تبلغه آمالهم؛ في المقعد الصدق الذي وعدهم به بأن يريهم وجهه، و يبلغهم غاية الكرامة من رؤيته و رضوانه؛ فقال لهم في ذلك المقعد الذي ليس فوقه منزلة و لا بعده غاية كرامة: "مرحبا بعبادي و زواري و خيرتي من خلقي؛ الذين رعوا عهدي و حفظوا وصيتي، و خافوني بالغيب."[13] لأنهم حفظوا ما استرعاهم و استودعهم، و كلّ ما أمر الله عز و جل بالقيام به، قد أمر برعايته...] و كل حق أوجبه الله جل و عز على عباده في خاصة أنفسهم أو فيما أوجب لبعضهم على بعض، فقد أمرهم بحفظه و القيام به؛ و ذلك رعاية حقه الذي افترضه عليهم، و القيام به." [14].

حذا القاضي عياض على ما يبدو حذو المحاسبي في "رعايته" واقتدى أيضا في ذلك بما كان متوافقا عليه بين السلف والذي اختصره الحليمي[15] في كتابه

---

[12] المحاسبي، الرعاية لحقوق الله، تحقيق عبد الحليم محمود، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، د. ت، ص 37.

Ruggero Vimercati Sanseverino, Theology of Veneration of the Prophet Muḥammad, Knowledge and love in the Shifā of al-Qāḍīʾ ʿIyāḍ (d. 544/1149) between ḥadīth, philosophy and spirituality, pp. 174- 175.

[13] جزء من حديث طويل أخرجه ابن أبي الدنيا في صفة الجنة، تحقيق عبد الرحيم أحمد العساسلة، بيروت، دار البشير/ مؤسسة الرسالة، 1417هـ/ 1997م، ص 81، حديث رقم: 54، وأبو نعيم في صفة الجنة، تحقيق علي رضا بن عبد الله، دمشق، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية، 1415هـ/ 1995م، ج 3، ص 244- 245، حديث رقم :411.

[14] المحاسبي، الرعاية، 37- 38.

[15] أبو عبد الله الحسين بن أبي محمد الحسن بن محمد بن حليم الحليمي، القاضي العلامة (338 -403هـ/ 950- 1013م) وُلِدَ في جرجان وتوفي بنيسابور. من أشهر محدِّثي ومتكلّمي بلاد ما وراء النهر، أخذ عن أبي بكر القفَّال، وأبي بكر الأودني وحدّث عن خلف بن محمّد الخيام، وأبي بكر محمّد بن أحمد بن خنب وآخرين، يعدّ من كبار علماء الشافعية في القرن الرابع الهجري، كان أيضا مبرّزاً في الأدب والبيان. ينقل

المنهاج لشعب الإيمان حين قال: "فإذا تأمل العاقل مواقع الخيرات التي ساقها الله تعالى إلى عباده بالنبي ﷺ، في الدنيا وما هو سابقه إليهم بفضله من شفاعته لهم في الأخرى، علم أنه لا حق بعد حقوق الله تعالى أوجب من حق النبي ﷺ."[16]

وانطلاقا من هذه المبادئ ومن الرغبة في إبراز هذه الحقوق والتنبيه عليها تصدي القاضي عياض كما ذكرنا لتأصيل وتحصيل الجملة الثانية من جملتي الشهادة "محمّد رسول الله ﷺ"، فجاء الكتاب مؤسسا على التعريف بمقام نبي الإسلام وما يجب له على أمته ببيان عظيم قدره عند الله بما أثنى عليه، وما كمّل له من المحاسن وما أظهر على يديه من المعجزات، وبيان حق الإيمان به وتعظيمه ومحبته، وتقرير ما يجوز في حقه وما لا يجوز، والتحذير مما يترتب على الإخلال بتلك الواجبات من الأحكام. ولهذا لم يكن القصد من المادة التي حواها الكتاب بين دفتيه التصدي الرد على النصارى أو اليهود، ولا مواجهة أو مناظرة الملاحدة وإنما رام بها المسلمين. وهو ما أكد عليه في مستهل الباب الرابع من القسم الأول من الكتاب:

"حسب المتأمل أن يحقق أن كتابنا هذا لم نجمعه لمنكر نبوة نبينا ﷺ، ولا لطاعن في معجزاته، فنحتاج إلى نصب البراهين عليها، وتحصين حوزتها حتى لا يتوصل المطاعن إليها، ونذكر شروط المعجز، والتحدي وحده، وفساد قول من أبطل نسخ الشرائع ورده، بل ألفناه لأهل ملته الملبين لدعوته، المصدقين لنبوته ليكون تأكيدا في محبتهم له، ومنماة لأعمالهم، و﴿ليزدادوا إيمانا مع إيمانهم﴾ (الفتح؛ 4)"[17]. فمحبة النبي ﷺ التي هي جزء لا يتجزأ من عقيدة المسلم كمحبة الله تعالى ﴿قُل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم﴾ آل

البيهقي كثيرا من أقواله في كتابه شعب الإيمان. السهمي، حمزة، تاريخ جرجان، بيروت، عالم الكتب، 1407هـ/ 1987م، الطبعة الرابعة، ص 198- 199، رقم: 286؛ الذهبي، سير أعلام، ج17، ص232- 234؛ السبكي، طبقات الشافعية، ج 4، ص 333- 343، رقم: 388؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج 5، ص 19.

[16] الحليمي، أبو عبد الله الحسين بن الحسن، المنهاج في شعب الإيمان، تحقيق حلمي محمّد فودة، بيروت، دار الفكر، 1399هـ/ 1979م.، ج 2، ص 76، وانظر أيضا البيهقي، الجامع لشعب الإيمان، ج 3، ص 47.

[17] *الشفا*، ص 307.

عمران؛ 31) وقد جند القاضي عياض لبيان ذلك وتوضيحه عددا كبيرا من العلوم الإسلامية بما في ذلك علم الكلام والتصوف، وحشد ما يزيد على 1800 حديث، عضدها بأقوال العلماء خصوصا منهم المالكية، وبهذا تميز كتاب *الشفا* عن باقي كتب السيرة أو الشمائل ولم يدخل في صنف تلك المؤلفات التي حيكت للرد على الطاعنين في نبوة محمّد ﷺ بل ظهر إلى الوجود ككتاب في العقيدة أسست أقسامه وأبوابه وفصوله وأدلته على حجج وبراهين كلامية معقدة تستمد مادتها من الفلسفة وتستعين بمصطلحات أفرزها الفكر الصوفي الإسلامي[18].

إن توظيف أحاديث الرسول ﷺ للاستدلال على ما ورد في *الشفا* من مباحث عقدية وفقهية ومن استنباطات يطرح إشكالية المصداقية عندما يكون الدليل مبنيا على ما أثر عن الذي من أجله وضع الكتاب؛ وبمعنى آخر: ما محل هذه المادة الحديثية من الإعراب في كتاب *الشفا* بما أن موضوعها الرئيسي متعلق بإبراز حقوق النبي والحث على رعايتها؟ أو: كيف تمكن القاضي عياض من حل إشكالية الاستشهاد بالحديث النبوي والاحتجاج به بالرغم من أن الموضوع متعلق بالرسول ﷺ صاحب هذه الأقوال؟

الجواب على هذه المسألة يكمن في الحقيقة في النسق الذي اختاره القاضي عياض لترتيب مادة الكتاب والتي حصرها، كما ذكرنا، في أربعة مطالب سماها أقساما، وجعل أوّلها تعظيم الله العلي الأعلى لقدر نبيه قولا وفعلا، وهو المطلب الذي جاوز حجمه أزيد من نصف الكتاب، وهذا الحجم إن دل على شيء فإنما يدل من جهة الكم على أهميت هذا القسم، ومن جهة الترتيب على قيمته؛ وافتتاح القاضي عياض كتابه بهذا المطلب، حسب تعبيره، إنما جاء إيمانا منه بأن المدخل إلى إعطاء الحق لا بد وأن يكون بعد معرفة قدر صاحب هذا الحق عند الله تعالى[19]. وللتعريف بهذا الحق الذي يجب على كل المؤمن درايته قبل رعايته

---

18 Vimercati Sanseverino, Theology of Veneration of the Prophet Muḥammad, p. 156 -155.

19 الشفا بتعريف حقوق المصطفى الشيخ مصطفى البحياوي الدرس الثالث:
Al Muntada Al Islami
https://www.youtube.com/watch?v=JSG94NcLTb4&list=PLC43BD0E2C0B4293F&index=3

يجيب القاضي على أسئلة عدة أهمها: ما هي مظاهر تعظيم الله لنبيه؟ وما هي طبيعة تجليات هذا التعظيم؟ وكيف يمكننا فهم تعظيم الله لعبد من عباده، أهو تعظيم تقديس، أم هو تعظيم من نوع خاص مُسْتَحَقٍ لحامل لرسالة معينة؟ وما طبيعة هذه الرسالة؟

أول ما يجيب عنه القاضي عياض هو السؤال المتعلق بتجليات تعظيم الله لرسوله ﷺ فيقول: "لا خفاء على من مارس شيئا من العلم، أو خُص بأدنى لمحة من الفهم، بتعظيم الله قدر نبينا ﷺ وخصوصه إياه بفضائل ومحاسن ومناقب لا تنضبط لزمام، وتنويهه من عظيم قدره بما تكل عنه الألسنة والأقلام، فمنها ما صرح به تعالى في كتابه، ونبه به على جليل نصابه، وأثنى به عليه من أخلاقه وآدابه، وحض العباد على التزامه وتقلد إيجابه[...] ومنها ما أبرزه للعيان من خَلقه على أتم وجوه الكمال والجلال، وتخصيصه بالمحاسن الجميلة والأخلاق الحميدة والمذاهب الكريمة والفضائل العديدة وتأييده بالمعجزات الباهرة والبراهين الواضحة والكرامات البينة التي شاهدها من عاصره، ورآها من أدركه، وعلمها علم يقين من جاء بعده، حتى انتهى علم حقيقة ذلك إلينا"[20].

إذا كان الغرض من القسم الأول من *الشفا* هو معرفة قدر النبي، فإن السؤال الذي يحاول هذا القسم الإجابة عنه هو كيف يمكن معرفة هذا القدر؟ هذا في الواقع مهم من الناحية العقدية، لأنه يحدد إمكانية التفريق بين المعرفة الصادرة عن الوحي والمعرفة البشرية عن النبي. تناول القاضي عياض هذا المسألة بصفة غير مباشرة عبر العنوان الذي اختاره للقسم الأول من الكتاب: "تعظيم العلي الأعلى لقدر النبي المصطفى ﷺ قولا وفعلا"، وهو عنوان يعبّر عن فكرة أن قدر الرسول ﷺ عظيم عند الله وبالتالي لا يمكن مقارنته بقدر أي مخلوق آخر، وأن هذا التعظيم هو من صنع الله وتقديره. هذا ما تؤكده بشكل صريح عناوين الأبواب المتبقية من هذا القسم حيث يظهر من خلالها أن قدر النبي ﷺ معروف، وأن الله أوحى إليه بذلك حتى تتمكن البشرية جمعاء من إدراك حقيقة هذا القدر، ومن ثَم تتجلى حاجة البشرية للوحي كمصدر صادق ووحيد لإظهار قدر النبي ﷺ، فثناء الله على نبيه

[20] عياض، *الشفا*، ص 53- 54.

لبيان قدره وعظيم منزلته فيه رفع من قدر أقواله وأفعاله وتقريراته، وثناء الله عليه ثناء على ما نقل عنه من أحاديث وما روي عنه من آثار وأخبار، وبهذا يزول الالتباس على من قد يعتقد أو يظن أن الحديث عن حقوق النبي ﷺ عن طريق الاستشهاد بأقواله إنما هو ترجمة وتعبير عن خلل وضعف في المنهج العياضي. ولقد قوّى القاضي عياض ما ذهبنا إليه بفصول عقدها للحديث عن محبة رسول الله ﷺ، ومنها فصل أفرده للحديث عن سيرة السلف في تعظيم رواية حديث رسول الله ﷺ وسنته[21].

لم يكن القاضي عياض ليحيد قيد أنملة عن هذه النهج ولا ليستغني عن سنة رسول الله ﷺ والاحتجاج بها، فالوقوف عند الأحاديث وشرحها أو تفسيرها وبيان معانيها ضرب من ضروب المناظرة والإقناع التي ركن إليه القاضي للتدليل على حجية السنة المستشهد به وصحة توظيفها كدليل لمناقشة أو مجادلة من ذهب مذهبا شاذا في تفسير أثر من آثار الرسول أو أفعاله أو تقريراته، وهي طريقة غالبا ما يعول عليها القاضي، لا لبسط علمه أو التفنن في عرض معلوماته ومعارفه، بل لنقل الحديث من درجة القبول الذي يستدعيه الإيمان عند العبد إلى درجة الحجة والبرهان الذي يستدل به على أمر من أمور العقيدة ضربا لآراء مخالفيه أو توطيدا لما ذهب إليه من سبقه أو ربما تعضيدا لما استنبطه هو من أدلة، ومن تتبع طرق القاضي في الاستدلال والاستنباط وجد أنها تتفرع بحسب المتلقي إلى طرق ثلاث:

- أولها: أخذ القاضي بعين الاعتبار المؤمن العارف بقدر نبي الإسلام، المعظِّم له، الذي يكفيه أن يسمع "قال رسول الله ﷺ" فَيُذْعِنَ له ويقبله ويمتثل لتعاليمه[22].
- وثانيها: تصديه لإقناع من هو في حاجة إلى البراهين وبيان الدلائل على حجية الحديث، وهذه المرحلة هي التي يعمد فيها القاضي إلى شرح

[21] عياض، *الشفا*، ص 523- 527.

[22] انظر فصول الباب الثالث من القسم الثاني خصوصا منها فصل في سيرة السلف في تعظيم رواية حديث رسول الله ﷺ وسنته".

وتفصيل ما أشكل من الآثار أو ما قد يعيق الاحتجاج به كالطعن في سنده أو العدول عن روايته إلى رواية أخرى، إلى غير ذلك من الوسائل التي يعمد إليها أهل الصنعة وأتباع الفرق والمذاهب[23].

- وثالثها عندما يكون الحديث مكتفيا بنفسه فيصير حجة يُبنى عليها فرع من فروع مذهب من المذاهب، حينها يستغني القاضي عن سرد الحديث، بل يغنيه عن ذلك ذكر معناه أو الإشارة إليه حتى يستظهر القارئ النبيه مقصود المتكلم، وقد يتصدى القاضي إلى رد أحاديث معينة معروفة دون ذكرها، وقد يكتفي في ذلك بالتلميح إلى مصادرها، لضعفها أو لأنها موضوعة.[24]

هذا باختصار شديد هو دأب القاضي في الاستدلال بالأحاديث والآثار، وهو ما شرحه في المقدمة، وبهذا احتوى الكتاب على مواد مختلفة المقاييس والدرجات يجد فيها كل طالب بحسب قدراته مراده ومبتغاه، وهي ميزة تدفع عن منهج القاضي كل خلل وعطب مما قد يتخيله بعضهم، كالذي وقع للحافظ الذهبي الذي ربما فاتته مقاصد الكتاب والغرض من تأليف فعاب على القاضي استشهاده في الشفا بالضعيف من الحديث وهو يعلم بشهادة أئمة الحديث بأن القاضي عياض لا يصطلى له بنار ولا يشق له غبار سيما في علوم الحديث. وهذا دأب الذهبي مع عدد لا يستهان به من علماء المسلمين ويشهد بذلك تلميذه التاج السبكي حين يتعرض لنقد منهج شيخه فيقول: "والحال في حقّ شيخنا الذهبي أزيَد ممّا وصف، وهو شيخنا ومعلّمنا، غير أنّ الحقّ أحقّ أن يتّبع، وقد وصل من التعصّب المفرط إلى حدّ يسخر منه. وأنا أخشى عليه يوم القيامة من غالب علماء المسلمين وأئمتهم الذين حملوا لنا الشريعة النبويّة، فإنّ غالبهم أشاعرة، وهو إذا وقع بأشعري لا يبقي ولا يذر، والذي أعتقده أنّهم خصماؤه يوم القيامة عند من لعلّ أدناهم عنده أوجه منه، فالله المسئول أن يخفّف عنه، وأن يلهمهم العفو عنه، وأن يشفعهم فيه، والذي أدركنا عليه المشايخ النهي عن النظر في كلامه وعدم

---

[23] انظر على سبيل المثال لا الحصر: "فصل في الاختلاف في الصلاة على غير النبي ﷺ وسائر الأنبياء عليهم السلام"

[24] انظر على سبيل المثال لا الحصر ما ذكره القاضي بخصوص كتاب ابن فورك مشكل الحديث، *الشفا*، ص 808.

اعتبار قوله. ولم يكن يستجرئ أن يظهر كتبه التاريخية إلّا لمن يغلب على ظنّه أنّه لا ينقل عنه ما يعاب عليه.

...ومنها أمور أقطع بأنه يعرف بأنّها كذب، وأقطع بأنّه لا يختلقها، وأقطع بأنّه يحب وضعها في كتبه لتنتشر، وأقطع بأنّه يحبّ أن يعتقد سامعها صحّتها بغضا للمتحدّث فيه، وتنفيرا للناس عنه، مع قلّة معرفته بمدلولات الألفاظ، ومع اعتقاده أنّ هذا ممّا يوجب نصر العقيدة التي يعتقدها هو حقّا، ومع عدم ممارسته لعلوم الشريعة. غير أنّي لمّا أكثرت بعد موته النظر في كلامه عند الاحتياج إلى النظر فيه، توقّفت في تحريه فيما يقوله، ولا أزيد على هذا غير الإحالة على كلامه، فلينظر كلامه من شاء ثم يبصر هل الرجل متحرّ عند غضبه أو غير متحرّ، وأعني بغضبه وقت ترجمته لواحد من علماء المذاهب الثلاثة المشهورين من الحنفية والمالكية والشافعية، فإني أعتقد أنّ الرجل كان إذا مدّ القلم لترجمة أحدهم غضب غضبا مفرطا، ثم قرطم الكلام ومزّقه، وفعل من التعصّب مالا يخفى على ذي بصيرة، ثمّ هو مع ذلك غير خبير بمدلولات الألفاظ كما ينبغي، فربّما ذكر لفظة من الذم لو عقل معناها لما نطق بها."[25]

قلنا إذن بأنه انطلاقا من إثبات عظمة قدر الرسول ﷺ وبيان شرفه وفضله في الدنيا والآخرة في القسم الأول من الكتاب أثبت القاضي عياض حجية السنة النبوية وضرب عرض الحائط بالأدلة الواهية التي يمكن أن يعترض بها بعضهم على هذه الحجية، ونحن نعتقد أن القاضي عياض قد تنبه لوجود هذه الفئة من الممترين أو المنكرين أو المؤولين فاعتلى المنبر عبر كتاب *الشفا* لا للرد على هؤلاء أو مجادلتهم، ولكن من أجل التأسيس لهذه الحجية انطلاقا من القرآن والوقوف على مظاهر تعظيم الله لنبه وإبراز تجلياته، وبهذا الأسلوب اجتث جذور المشككين في حجية ما أثر عن رسول الله ﷺ من أقوال وأفعال وتقريرات، واستأصل ما كانوا متشبثين به من أصول وخيالات وأوهام واهية، وقمع صولة الجامحين الآبقين. وستظل الحجج والبراهين التي حشرها القاضي عياض في هذا الكتاب بمختلف أنواعها سارية المفعول حتى يومنا لأنها تؤدي وظيفتين أساسيتين

[25] السبكي، *طبقات الشافعية*، ج 2، ص 12-14.

إحداهما مباشرة صرح بها المؤلف في ثنايا الكتاب، والثانية غير مباشرة نستنتجها من قراءة النص وإيحاءاته:

- أولها: وهي التي من أجلها ألف القاضي عياض الكتاب وتأسس عليها معمار تأصيل ما ورد فيه، وتتلخص فيما ذكره في الباب الرابع من القسم الثاني، وحاصلها أنه كتاب يتوجه أولا وقبل كل شيء للمصدقين لنبوة محمّد ﷺ ليكون تأكيدا في محبتهم له، ومنماة لأعمالهم، و ﴿ليزدادوا إيمانا مع إيمانهم﴾ (الفتح؛ 4)[26].
- وثانيها: الرد على من استهان بالحديث وأنكر حجية السنة كالفرقة التي تدعى اليوم بالقرآنيين أو الذين يطلقون على أنفسهم "أهل القرآن"[27].

وبهذا البُعد العَقَدي (الكلامي) الغير المباشر الذي يَرْشَح من ثنايا الكتاب تظهر أهمية ربط اتباع النبي ﷺ ومحبته في أقسام الكتاب كلها بالقسم الأول المخصص لتعظيم الله تعالى لرسوله؛ أما وجه وضع القسم الثاني في مبحث الحقوق مثلا بعد قسم التعظيم فلأن الحق فرع عن ثبوت القَدْر. لقد جاء القسم الأول للتعريف بقدر النبي ﷺ عند ربّه أطول الأقسام وأغناها مادة وأعلاها قيمة وأكثرها دقة، بل يمكن اعتبار هذا التقديم ضروريا وملزما لأنه مرتبط ومنسجم مع كل ما سيأتي من بعد من أقسام، وبهذا يتضح من هندسة الكتاب أن الأقسام كلها مترتبة على القسم الأول.

بناء على ما ذكرناه سابقا، يظهر لنا أن المنحى الكلامي الذي عمد إليه القاضي عياض دون الركون إلى أسلوب المجادلة والمناظرة، إنما جاء تمهيدا لإثبات حجية السنة بالتركيز على مقام النبي ﷺ عند ربه، وعن طريق الوقوف على ما يترتب عن هذه المقام من حقوق وواجبات تلزم المؤمنين من أهل الإسلام بمحبته وتعظيم شأنه والتصديق بسنته واتباعها، وهو ما تولت توضيحه الأقسام

[26] *الشفا*، ص 307.

[27] انظر زينو، عليّ محمّد، *القرآنيون، نشأهم - عقائدهم – أدلتهم*، دار القبس، دمشق، 1432هـ/ 2011م، خصوصا الفصل الثاني والفصل الثالث.

الباقية من الكتاب بدءا بالوقوف على الإيمان بالرسول، ولزوم محبته، وتعظيم أمره، ووجوب توقيره وبِرّه والصلاة عليه والتسليم، وفرض ذلك وفضيلته إلخ.

الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع:

إذا كان محور *الشفا* يدور حول شخص النبي ﷺ وبيان حقوقه فإن رواية الحديث بكل ما توحي إليه هذه العبارة من معنى وما تشير إليه من علوم هي قطب رحى "*الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع*"، كما يظهر من عنوانه. وقد تألق القاضي عياض في هذا الكتاب أيضا في تبويب هذا الكتاب وتفريع فصوله تألقا فاق به ما جمعه الرامهرمزي في *المحدث الفاصل*، وما ألفه الحاكم في كفايته[28]، وما أودعه الخطيب البغدادي في مختلف المؤلفات التي أفردها لهذا الفن، بل إن قيمة الإلماع ومكنون سره يكمن فيما عرضه فيه مصنفه من المباحث والفوائد، وما بسطه فيه من بيانات وإيضاحات تصب في صالح رد الاعتبار للسنة، وهي تتفرع إلى خمسة أقسام تتعلق على التوالي بالأساس المعرفي لنقل الحديث، والغرض منه، وتقنيات وشروط حجيته وأهميتها، والآثار المترتبة على ذلك. وهو ما لخصه القاضي في إحدى فقرات مقدمة الكتاب حين يقول: "وهو علم عذب المشرب، رفيع المطلب، متدفق الينبوع، متشعب الفصول والفروع؛ فأول فصوله معرفة أدب الطلب والأخذ والسماع، ثم معرفة علم ذلك ووجوهه وعمن يؤخذ، ثم الإتقان والتقييد، ثم الحفظ والوعي، ثم التمييز والنقد بمعرفة صحيحه وسقيمه وحسنه ومقبوله ومتروكه وموضوعه واختلاف روايته وعلله وميز مسنده من مرسله وموقوفه من موصوله، ثم معرفة طبقات رجاله من الثقة والحفظ والعدالة والجرح والضعف والجهالة والتقدم والتأخر، ثم ميز زيادات الحفاظ وغيرهم فيه، وفصل المدرج أثناءه من أقوال ناقليه، ثم معرفة غريب متونه وتفسير ألفاظه، ثم معرفة ناسخه من منسوخه ومفسره من مجمله ومتعارضه ومشكله، ثم التفقه فيه واستخراج الحكم والأحكام من نصوصه ومعانيه وجلاء مشكل ألفاظه على أحسن

---

[28] نقصد الكفاية في علم الرواية.

تأويلها ووفق مختلفها على الوجوه المفصلة وتنزيلها، ثم النشر وآدابه وصحة المقصد في ذلك للدين واحتسابه".[29]

ولم يُفوِّت القاضي كعادته في أغلب كتبه الحديثية، الفرصة على نفسه في هذا الكتاب أيضا لإعادة الكرّة رغبة منه في إرساء القواعد التي تأسس لحجية السنة النبوية وترسيخها في الأذهان، وهو بهذا التأصيل الذي جعله صدرا للكتاب، كما سنرى، يربط *الإلماع بالشفا*، إذ لا حجية للحديث إلا بقدر التعظيم الذي نكنه لرسول الله ﷺ، فـ"لا خفاء على ذي عقل سليم ودين مستقيم بوجوب ذلك، والحض عليه لأن أصل الشريعة التي تعبدنا بها إنما هي متلقاة من جهة نبينا صلوات الله عليه وسلامه، إما فيما بلغه من كلام ربه وهو القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه والذي تكفل الله بحفظه فقال جل وعز: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ (الحجر؛ 9). وبهذا الوجه ارتفع بحمد الله فيه اللبس، واطمأنت لصحة جميعه كل نفس، ونقل بالتواتر كافة عنه، ولم يقع بين فرق المسلمين خلاف في حرف منه؛ ثم بعد ذلك ما أخبر به من وحي الله إليه وأوامره ونواهيه وقد قال تعالى ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ (النجم؛ 3-4)، وغير ذلك من سننه وسائر سيره وجملة أقواله وأفعاله وإقراره. قال الله تعالى: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ (الحشر؛ 7)؛ وكل هذا إنما يوصل إليه ويعرف بالتطلب والرواية والبحث والتنقير عنه والتصحيح له."[30]

لم يعوّل القاضي عياض في إثباته لحجية السنة على الظروف التاريخية أو العوارض التي اعتورت رواية الحديث وأخرجت إلى الوجود كل تلك العلوم والأدوات لفرز صحيحه من سقيمه، وإنما بناها هذه المرة على وجهة نظر مفادها أن معرفة الوحي لا تتم إلا بواسطة النبي ﷺ، لأنه المتلقّي لهذا الوحي من قبل الله تعالى والناقل عنه للدين، وهذا الأمر يتجاوز القرآن ليشمل ما تجلى في أقواله وأفعاله وتقريراته، وانطلاقا من هذا التصور تصبح السنة بمختلف تجلياتها مكمّلة للتّنزيل الذي هو القرآن، لا لمنقصة أو عجز، ولكن لأنه ما كان ليشمل كل شاذة

[29] الإعلام، ص 4 -5.

[30] نفسه ص 6- 7.

وفادة مما يعترض الإنسان في المحيط الذي يعيش فيه[31]، ولكي تكون النبوة المتمثلة في شخص النبي ﷺ بسيرته وبما أثر عنه من أقوال وأفعال جزءا لا يتجزأ من الدين. لا يمكن الفصل بين الوحي الذي هو القرآن، والسنة النبوية، لأن هناك تلازما ضروريا بينهما، فهما عنصران متكاملان يتم بهما إقامة الدين[32].

لا غرابة في صدور مثل هذه الطرح من قبل عالم مثل مؤلف *الشفا*، لكنه يبقى مثيرا للاهتمام في ضوء البنية الجدلية لكتابه الثاني ونعني بذلك *الإلماع* وذلك لسببين:

الأول: أنه يركز على أن سلطة النبي ﷺ تتقدم على أي شكل آخر من أشكالها الأخرى.

وثانيًا: أنه يشير إلى أن المعرفة الدينية تتشكل من شقين:

- ما يرويه النبي محمّد ﷺ عن ربّه سواء تعلق الأمر بالقرآن أو بالسنة.

- ما يُنْقَلُ عنه أيضا من أقوال وأفعال وتقريرات.

يمكننا بناء على ما سبق تفهّم الحافز الذي دفع بالقاضي عياض إلى التصدي ابتداء من الباب الأول من كتاب الإلماع، عند تناوله لأسباب ظهور رواية الحديث وعلمه، لمسألة الوحي والنبوة، والمتمثل في رغبته في التأكيد على أن الأسئلة والاعتبارات المتعلقة بأصل ومعنى السنة النبوية هي في الأساس نابعة لديه من حقيقة الوحي الإلهي وحقيقة النبوة، لأن حقيقة النبوة ما كانت لتعرف لولا الوحي وإنما عرفت حقيقة النبي ﷺ بفضل الوحي المنزل ولولا هذه الحقيقة لما عرفة حقيقة حال النبوة إذ النبوة دليل يطلع الأنبياء على حقائق الغيب وبالتالي الوحي، وحقيقة الوحي دليل على النبوة، فالوحي إذن هو دليل الدليل أي النبوة. قد يبدو هذا التعليل البسيط سطحيا، ولكن مجرد أخذ هذا الطرح على محمل الجد

---

[31] انظر ما ذكره أبو عمرو الحسيني بن عمر عبد الرحيم حسن في: المداخل الأصولية للاستنباط من السنة النبوية، بيروت، دار الكتب العلمية، 1420هـ/ 1999م، ص 88.

[32] Vimercati Sanseverino, Introduction, The Question of the Authority of Hadith as Source of Islamic Knowledge and al-Qāḍī ʿIyāḍ's, p. 44.

يوضح لنا بجلاء المرجعية التي استند عليها القاضي عياض للتأسيس لحجية الحديث سيما حين يربط رواية الحديث بالعقيدة[33]. وبالتركيز على هذا المبدأ وعلى أن أصل الدين هو النبي ﷺ سواء تعلق الأمر بالقرآن أو بالسنة، يقصي القاضي عياض كل الاعتراضات والاحتجاجات أو الشبهات التي غالبا ما يقصد بها دفع الحديث ورده.

وكما تصدى القاضي عياض في كتاب *الشفا* لبيان حقوق النبي ﷺ ووجوب اتباع سنته وجعلها شرطا من شروط الإيمان بالله وخصص لها الباب الأول من القسم الثاني من الكتاب، افتتح مقدمة *الإلماع* مؤكدا لهذا المعتقد ومثبتا له، وأبرز كيف أن أصل الإسلام نبيه الذي جاء به، واعتبر النقل لسنته والرواية عنه شرفا وكرامة، ثم انبرى يؤسس لرواية الحديث على قاعدة ثانية مبنية هي أيضا على العقيدة، لكنه عززها هذه المرة وشد نطاقها بعدد من القيم الأخلاقية، استقاها من النمط الذي سار عليه "السلف الصالح" من أصحاب الحديث والفقه الذين سارعوا لرواية الحديث ونقله طمعا في ثواب الله ورغبة في رعاية الدين وحفظه. ف: "رحم الله سلفنا من الأئمة المرضيين والأعلام السابقين والقدوة الصالحين من أهل الحديث وفقهائهم، قرنا بعد قرن، فلولا اهتبالهم بنقله، وتوفرهم على سماعه وحمله، واحتسابهم في إذاعته ونشره، وبحثهم عن مشهوره وغريبه، وتنخيلهم لصحيحه من سقيمه لضاعت السنن والآثار، ولاختلط الأمر والنهي وبطل الاستنباط والاعتبار كما اعترى من لم يعتن بها وأعرض عنها بتزيين الشيطان ذلك له من الخوارج والمعتزلة وضعفة أهل الرأي حتى انسل أكثرهم عن الدين، وأتت فتاويهم ومذاهبهم مختلة القوانين، وذلك لأنهم اتبعوا السبل وعدلوا عن الطريق وبنوا أمرهم على غير أصل وثيق. ﴿أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار﴾ الآية (التوبة؛ 109)". [34]

---

33 Vimercati Sanseverino, Introduction, The Question of the Authority of Hadith as Source of Islamic Knowledge and al-Qāḍī ʿIyāḍ's, p. 41-42.

34 *الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع*، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1425هـ/ 2004، ص 6- 7. انظر بخصوص المعتزلة:

يؤكد القاضي عياض في هذا النص على ما بدله أهل الحديث وفقهائهم من جهد لنقل الحديث وإذاعته ونشره وغير ذلك من الأعمال خدمة للدين وحفظا لوحدة المسلمين، وهذا أمر حث عليه الجمع الغفير من علماء المسلمين خصوصا منهم أهل الأندلس والمغرب، إذ، في اعتقاد هؤلاء، لولا هذا الاهتمام الذي أولاه السلف للحديث وروايته والاشتغال به لبطلت المعايير والمقاييس التي تبنى عليها الأحكام، ولفسد الدين ولعمت الفتن وتفشت الفُرقة وانتشرت العقائد المختلة. وهو ما عبر عنه ابن حزم في فصله في باب (ذكر فصول يعترض بها جهال الملحدين على ضعفة المسلمين) فقال: "الذين لم يعنوا بآية من كتاب الله تعالى الذي هو جامع علوم الأولين والآخرين، والذي لم يفرط فيه من شيء، والذي من فهمه كفاه، ولا بسنة من سنن رسول الله ﷺ التي هي بيان الحق ونور الألباب، ولم تلق هذه الطائفة المذكورة من حملة الدين إلا أقواما لا عناية عندهم بشيء مما قدمناه، وإنما عنيت من الشريعة بأحد ثلاثة أوجه: إما بألفاظ ينقلون ظاهرها ولا يعرفون معانيها ولا يهتمون بفهمها، وإما بمسائل من الأحكام لا يشتغلون بدلائلها ومنبعثها، وإنما حسبهم منها ما أقاموا به جاههم وحالهم إما بخرافات منقولة عن كل ضعيف وكذاب وساقط. لم يهتموا قط بمعرفة صحيح منها من سقيم ولا مرسل من مسند ولا ما نقل عن النبي ﷺ."[35]

وبالرغم من اختلاف الزوايا المنظور منها للسنة بين ابن حزم والقاضي عياض إلا أن المؤلفين متفقان فيما يبدو على أن إهمال الوحي وترك السنة النبوية وعدم الاهتمام بهما على الوجه المطلوب، خصوصا من طرف "ضعفة أهل الرأي" كما ذكر القاضي، أو "ضعفة المسلمين" كما شدد على ذلك ابن حزم، سبب من أسباب الفرقة والتشتت والاختلاف المذموم؛ ولهذا السبب أيضا تجد القاضي عياض يبسط الكلام بذكر الآثار الحاثة على طلب العلم الذي يقصد به هنا علم الحديث وروايته، وما تصديره للباب الأول من الكتاب بذكر حديث الثقلين إلا

Van ess, Josef, “L’autorité de la tradition prophétique dans la théologie muʿtazilite”. In La notion d'autorité au Moyen Âge : Islam, Byzance, Occident, Colloque international de La Napoule, 23-26 octobre 78, PUF, Paris, p. 211-25.

[35] الفصل، ج 2، ص 234

للتحذير من مخاطر ترك السنة[36] ووجوب الحفاظ عليها ولو بنقل آية واحدة عن رسول الإسلام. قال رسول الله ﷺ: "أيها الناس إني قد تركت فيكم الثقلين كتاب الله وسنتي فلا تفسدوه، وإنه لا تعمى أبصاركم ولن تزل أقدامكم ولن تقصر أيديكم ما أخذتم بهما"[37]. فالأخذ عن النبي ﷺ هو الذي يدفع العمى، وينقذ من الزلل، ويجنب التقصير. ويواصل القاضي تركيزه على أهمية رواية الحديث مشددا على كونها المعيار الذي يتم به التمييز بين صحيح الدين وسقيمه، والميزان الذي يمكن التفريق به بين ما جاء عن النبي ﷺ وما ابتدعه أهل الضلال والزيغ ليضلوا عن الطريق الحق، وهو ما ركز عليه في الباب الثاني المكرس لتفصيل الكلام على "شرف علم الحديث وشرف أهله" عندما عرض مجموعة من الأحاديث والآثار المنبهة على الأخطار المهددة لوحدة الأمة والحاثة على أهمية رواية الحديث؛ فمعرفة الوحي بمعناه الواسع لا تتم، حسب القاضي عياض، إلا بواسطة هذا النقل الذي به يحصل شرف خلافة الرسول الأعظم، وهي المرتبة التي أشار إليها المؤلف في مستهل الباب المذكور عندما استقر اختياره على حديث يصف فيه النبي ﷺ نقلة الحديث ورواته بالخلفاء، قال ابن عباس: "سمعت عليّ بن أبي طالب يقول: "خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: "اللهم ارحم خلفائي." قلنا: "يا رسول الله، ومن هم خلفاؤك؟" قال: "الذين يأتون من بعدي يروون أحاديثي ويعلمونها الناس."[38]

---

[36] *الإلماع*، ص 9.

[37] أخرجه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه، تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، الدمام، 1417هـ/ 1996م، ج 1، ص 275؛ ولهذا الحديث روايات أخرى منها ما أخرجه ابن عبد البر في الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، وشرح ذلك كلّه بالإيجاز والاختصار، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت/ دمشق، دار قتيبة، حلب / القاهرة، دار الوعي، 1414هـ/ 1993م، ج 26، ص 98، والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمّد عبد الكبير البكري، الرباط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387- 1412هـ/ 1967- 1992م، ج 24، ص 331.

[38] *الإلماع*، ص 17. أخرجه الطبراني، أبو القاسم سليمان، في المعجم الأوسط، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمّد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة، دار الحرمين، 1415هـ/ 1995م، ج 6، ص 77، رقم: 5846؛ والرامهرمزي، في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق محمّد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1404هـ/ 1984م، ص 163؛ والسلفي، أبوطاهر أحمد بن محمّد الأصبهاني، في الطيوريات، تحقيق دسمان يحيى معالي وعبّاس صخر الخسّ، الرياض، أضواء السلف، 1425هـ/ 2004م، ج 1، ص 238- 239، رقم: 165.

ومهما يكن من أمر الانتقادات الحديثية التي يمكن أن يوجهها بعضهم لاستشهاد القاضي عياض بهذا الحديث، فإنه لم يقدم على ذلك إلا متأسيا بمن سبقه من العلماء في هذا المجال[39]، ومتوخيا بذلك الجزم بحجية السنة وراغبا في إرساء دعائم سلطة رواة الحديث وعلمائه بربط الصلة بينهم وبين نبي الإسلام الذي خصهم في الحديث المستشهد به بالدعاء لهم أولا بالرحمة ونعتهم بعد ذلك بالخلفاء لثنائية الوظيفة التي يؤدونها: نقل الحديث النبوي من جهة وتعليمهم إياه الناس من جهة أخرى. وبهذا التنسيق الذي أراده للآثار الواردة في هذا الباب[40]، والنظام الذي اختاره لعرضها استطاع القاضي عياض أن يصل بين مكانة النبي ﷺ وجلالة قدره ومنزلة رواة الحديث فجعل من الأمانة التي حملها هؤلاء على عاتقهم باعتبارهم حماة الدين وحراس العقيدة ونقلة السنة صلة وصل بين النبوة والخلافة التي يقر بها الحديث المستشهد به، ولأن استمرارا أداء هذه الأمانة يظل الوسيلة الأمثل لديمومة تعظيم النبي ﷺ من قبل الأمة الإسلامية والسبيل الأنجع للمحافظة عليه.[41] فإذا كانت حجية السنة عند القاضي عياض رهينة في *الشفا* بحقوق النبي ﷺ وما يتعلق بها، فإنها في *الإلماع* مرتبطة بشرف الرواية والرواة ومكانة علماء الحديث وطلبته، ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن *الإلماع* مكمّل *للشفا* ومتمم له، فالنظام الذي اختاره القاضي عياض لعرض مواده في الكتاب، والأدلة التي ساقها في الباب المذكور آنفا، لا سبيل لتمحيص أهميتها واختبار نجاعة أثرها إلا إذا تم وصلها بأدلة حجية السنة التي سبق استنباطها من *الشفا*.

وحتى تتضح هذه النقطة التي ركز عليها القاضي عياض في *الإلماع*، والتي تتمثل في تلك الصلة بين الرسول ﷺ ورواة الحديث، لم يأل المصنِّف جهدا في دعمها بالأحاديث والآثار المناسبة، بل إنه زاد على ذلك بأن ضمن كتابه هذا

---

39 انظر على سبيل المثال الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ص 163.

40 انظر حديث الغرباء وما ذكرت المستشرقة فيرو حوله

Fierro, M. "Spiritual Alienation and Political Activism. The ġurabāʾ in al-Andalus during the Sixth/Twelfth Century", Arabica 74 (2000), 230–260.

41

Vimercati Sanseverino, Introduction, The Question of the Authority of Hadith as Source of Islamic Knowledge and al-Qāḍī ʿIyāḍ's, p. 35-37.

عنصرا خاصا متعلقا "بآداب طالب السماع وما يجب أن يتخلق به"[42]. وعلى الرغم من أن القاضي لم يكن هو السباق لإثارة هذه النقطة، إلا أنه جعل منها حلقة هامة يمكن ربما ربطها بما ورد في *الشفا* بخصوص خُلق النبي ﷺ وخَلقه، وهي أمور يفترض أن يكون الراوي أو طالب السماع مطلعا عليها ضابطا لمصادرها ومواردها ومتمسكا بها علما وعملا؛ فالسنة النبوية بالنسبة لعلماء الحديث والفقهاء والصوليين وغيرهم وحي، وعلى طالب علم الرواية أن يتخلق بأخلاق وفضائل النبي ﷺ التي نقلها عنه الصحابة والتابعون كما نقلوا عنه القرآن، لأن الخلافة لا يمكن حملها وأداء حقها على الوجه الذي يليق إلا إذا كان الناقل للسنة مُمْتثلا لما تضمنته شكلا ومضمونا. لهذا فإن مصطلح "التخلّق" كما ورد في *الإلماع* يؤكد بوضوح شديد على وجوب وجود تطابق بين الراوي ومضمون ما يروي وينقل أي السنة، موافقة لما كان عليه دأب من كان خُلُقُهُ القرآن.

الخلاصة:

لقد اتخذ القاضي عياض من شخص النبي ﷺ وسنته قطب رحى لكتابيه *الشفا والإلماع* لتوضيح ما يجب على الأمة الإسلامية من حقوق تجاه النبي ﷺ من جهة وعلى ما تستلزمه رواية الحديث ونقله من شروط من جهة أخرى، فأضحى الكتابان، *الشفا والإلماع*، مصدرين أساسيين يؤسسان لذريعة قوية لرد حجج المرتابين أو المشككين في حجية السنة سواء منهم أهل الأهواء والبدع الذين عاصروا القاضي عياض، أو أولئك الذين أفرزتهم الظروف العصيبة التي مر بها الإسلام في القرنين الماضي والحالي. فما أحوجنا اليوم إلى من يهب مثل هذه الهبّة التي قام بها القاضي عياض لمواجهة أصنام الضلال الظانين بالسنة ظن السوء، أو القادحين في شخص رسول الله شرقا وغربا. رأينا ما أثارته بعض الروايات التي تنقصت من رسول الله ﷺ، قلاقل واضطرابات في جميع أنحاء العالم، وكيف عبر عامة الناس عن حبّهم لرسول الله ﷺ، فلم يتخلف عن تلك الجموع الغفيرة التي سارعت بما لديها من وسائل للتنديد والاستنكار والشجب والاعتصام والتظاهر إلا القلوب المريضة والنفوس الضعيفة والألسنة المرجفة. ولنا في القاضي عياض

[42] *الإلماع*، ص 45- 53.

الذي أقام الأدلة ونصب البراهين للتعريف بحقوق نبي الإسلام أسوة حسنة، وفي إحياء منهجه واتباع طريقته وتحديثها تمهيد لوضع أرضية مشتركة يتم من خلالها:

- دراسة السنة النبوية وتقريبها للناس باعتبارها جزءا من الحقوق التي يجب مراعاتها ووصلها بالعقيدة.
- ربط الدفاع عن حجية السنة بالقرآن والتوكيد على عدم الفصل بينها.
- مراعاة حقوق الناقلين للسنة النبوية وتصليت الضوء على سيرهم وأحوالهم والتعريف بهم، وكشف عورات المتطفلين والدجالين المحتالين ممن يدعي الانتساب لعلم الحديث والعلم بمعرفة سنة المصطفى ﷺ.
- إحياء تراث القاضي عياض ومن حذا حذوه المقترن بمدح رسول **الله** ﷺ والذي مازال متفرقا في بطون الكتب والمخطوطات.
- التصدي لحملات التشويه والتزييف المُستهدِفة لتاريخ المسلمين عامة ولسنة النبي ﷺ خاصة والتي أفرزتها صراعات العصر، ومواجهتها بكافة الوسائل المتاحة لفضح أساليبها ولتوعية المسلمين وتحذيرهم منها.

المصادر والمراجع

ابن أبي الدنيا، صفة الجنة، تحقيق عبد الرحيم أحمد العساسلة، بيروت، دار البشير/ مؤسسة الرسالة، 1417هـ/ 1997م.

ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بَشْكُوال الخزرجي الأنصاري القرطبي، الصلة في تاريخ أئمّة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدباءهم، تحقيق بشّار عوّاد، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1432هـ/ 2010م.

ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن، *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب مع استدراكات وفهارس، وزارة الثقافة، القاهرة، 1383هـ/ 1963م.

ابن حزم، أبو محمّد عليّ بن أحمد الظاهري، *الفصل في الملل والأهواء والنحل*، تحقيق محمّد إبراهيم نصير وعبد الرحمن عميرة، بيروت، دار الجيل، الطبعة الثانية، 1416هـ/ 1996م.

ابن الخطيب، لسان الدين، *الإحاطة في أخبار غرناطة*، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ/ 2003م.

ابن خلكان، أبو بكر البرمكي الإربلي، *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1398هـ/ 1978م.

ابن عبد البرّ، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، *الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطأ من معاني الرأي والآثار*، وشرح ذلك كلّه بالإيجاز والاختصار، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت/ دمشق، دار قتيبة، حلب / القاهرة، دار الوعي، 1414هـ/ 1993م.

نفسه، *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمّد عبد الكبير البكري، الرباط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387- 1412هـ/ 1967- 1992م.

ابن عساكر، أبو القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله الدمشقي، *تاريخ دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلّها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها*، تحقيق عمر بن غرامة العمروي، بيروت، دار الفكر، 1415هـ/ 1995م.

ابن العماد الحنبلي، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، تحقيق محمود الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق / بيروت، 1406هـ/ 1986م.

ابن القاضي المكناسي، أبو العباس أحمد بن محمّد بن أبي العافية، *جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام بمدينة فاس*، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1393هـ/ 1973م.

أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، *حلية الأولياء وطبقات الأصفياء*، القاهرة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1416هـ/ 1996م.

نفسه، صفة الجنة، تحقيق علي رضا بن عبد الله، دمشق، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية، 1415هـ/ 1995م.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، *الجامع لشعب الإيمان*، تحقيق مختار أحمد الندوي، الرياض، مكتبة الرشد، 1423هـ/ 2003م.

الثعالبي، أبو منصور، *يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر*، تحقيق مفيد محمّد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ /1983م.

الحاكم النيسابوري، *معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه*، بتعليقات الحافظين المؤتمن الساجي والتقي ابن الصلاح، شرح وتحقيق أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، 1402هـ/ 2003 م.

الحليمي، أبو عبد الله الحسين بن الحسن، المنهاج في شعب الإيمان، تحقيق حلمي محمّد فودة، بيروت، دار الفكر، 1399هـ/ 1979م.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت، تاريخ مدينة السلام (تاريخ بغداد)، تحقيق بشّار عوّاد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1422هـ/ 2001م.

نفسه، *الفقيه والمتفقه*، تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، الدمام، 1417هـ/ 1996م.

نفسه، *الكفاية في علم الرواية*، تعليقات زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت،1427هـ/ 2006م.

الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1401هـ/ 1981م.

الرامهرمزي، ابن خلاد، *المحدث الفاصل بين الراوي والواعي*، تحقيق محمّد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1404هـ/ 1984م.

زينو، عليّ محمّد، *القرآنيون، نشأهم - عقائدهم - أدلتهم*، دار القبس، دمشق، 1432هـ/ 2011م.

الضبي، ابن عميرة أحمد بن يحيى، *بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس*، تحقيق فرانسيسكو كوديرو ريبيرا، مدريد، 1884- 1892م، أعيد طبعه في بغداد بمكتبة المثنى، وفي القاهرة، مكتبة الخانجي.

الطبراني، أبو القاسم سليمان، *المعجم الأوسط*، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمّد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة، دار الحرمين، 1415هـ/ 1995م.

الفتح بن خاقان، أبو نصر بن محمّد بن عبيد الله بن خاقان بن عبد الله القيسي الإشبيلي، *قلائد العقيان ومحاسن الأعيان*، تحقيق حسين يوسف خريوش، دار المنار، الزرقاء، 1409هـ/ 1989م.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، *طبقات الشافعية الكبرى*، تحقيق عبد الفتّاح محمّد الحلو ومحمود محمّد الطناحي، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1383هـ/ 1964م.

السلفي، أبوطاهر أحمد بن محمّد الأصبهاني، *الطيوريات*، تحقيق دسمان يحيى معالي وعبّاس صخر الخسّ، الرياض، أضواء السلف، 1425هـ/ 2004م.

السلمي، أبو عبد الرحمن، محمّد بن الحسين بن محمّد بن موسى بن خالد الأزدي النيسابوري، *طبقات الصوفية*، تحقيق نور الدين شريبة، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1418هـ/ 1997م.

السهمي، حمزة، تاريخ جرجان، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، 1407هـ/ 1987م.

عياض، القاضي، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض بن محمّد اليحصُبي، *إكمال المُعلم بفوائد مسلم*، تحقيق يحي إسماعيل، دار الوفاء، الطبعة الأولى، 1419هـ/ 1998م.

نفسه، *الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع*، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1425هـ/ 2004 م.

نفسه، *بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد*، تحقيق مجموعة من الأساتذة، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، الطبعة الأولى، 1395هـ/ 1975م.

نفسه، *التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة*، تحقيق محمّد الوثيق وعبد النعيم حميتي، دار ابن حزم، بيروت، 1432هـ/ 2011م.

نفسه، *الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض*، تحقيق ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1402هـ/ 1982م.

نفسه، *مشارق الأنوار على صحيح الآثار*، تحقيق البلعمشي أحمد يكن، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، 1402هـ/ 1982م.

المازري، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي، المعلم بفوائد مسلم، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، تونس/ الجزائر، الدار التونسية للنشر /المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر/ المؤسّسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدّراسات بيت الحكمة، ج1: 1407هـ/ 1987م، ج 2: 1408هـ/ 1988م، ج 3: 1411هـ/ 1991م.

المحاسبي، أبو عبد الله الحارث بن أسد، الرعاية لحقوق الله، تحقيق عبد الحليم محمود، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، د. ت.

محمّد بن القاضي عياض، *التعريف بالقاضي عياض*، تحقيق محمّد بنشريفة، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الثانية، 1402هـ/ 1982م.

مسلم، أبو الحسين بن الحجاج بن مسلم بن وَرْدٍ بن كوشاذ القشيري النيسابوري، *صحيح مسلم*، اعتنى بنشره فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي، القاهرة، 1376هـ/ 1955م.

المقري، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمّد بن أحمد بن يحيى القرشي، *أزهار الرياض في أخبار عياض*، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1358-1361هـ/ 1939- 1942م.

النُّباهي، أبو الحسن عليّ بن عبد الله بن محمّد بن محمّد بن الحسن الجذامي المالقي، *تاريخ قضاة الأندلس المسمّى المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا*، تحقيق ليڤي پروڤنسال، دار الكاتب المصري، القاهرة، 1367هـ/ 1948م.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى، *شرح صحيح مسلم*، القاهرة، المطبعة المصريّة بالقاهرة، 1347هـ/ 1929م.

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، *إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب* الشهير (بـ) *معجم الأدباء*، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1414هـ/1993م.

المراجع باللغات الأجنبية:

Fierro, M. "Spiritual Alienation and Political Activism. The ġurabāʾ in al-Andalus during the Sixth/Twelfth Century", *Arabica 74* (2000), p. 230–260.

Vimercati Sanseverino, "Introduction, Theology of Veneration of the Prophet Muḥammad Knowledge and love in the Shifā of al-Qāḍīʾ ʿIyāḍ (d. 544/1149) between ḥadīth, philosophy and spirituality" In The Presence of the Prophet in Early Modern and Contemporary Islam. Volume 1, The Prophet Between Doctrine, Literature and Arts: Historical

Legacies and Their Unfolding, nis Gril, Stefan Reichmuth, and Dilek Sarmis, p. 153- 196, Leyden, Brill, 2021.

Vimercati Sanseverino, Ruggero, Transmission, Ethos and Authority in Hadith Scholarship: A reading of al-Qāḍī ʿIyāḍ’s (476-544/1083-1149) handbook of hadith science “The Elucidation of the principles of transmission and of the transcription of audition”, MIDEO, n° 34, 2019, pp. 41-80.

Van Ess, Josef, “L’autorité de la tradition prophétique dans la théologie muʿtazilite”. In La notion d'autorité au Moyen Âge : Islam, Byzance, Occident, Colloque international de La Napoule, 23-26 octobre 78, PUF, Paris, p. 211-25.